

جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة
(دراسة تشخيصية تقييمية)

Algeria's attractiveness for foreign direct investment
(Diagnostic evaluation study)

د. دلال بن سمينة
جامعة بسكرة

ملخص: هدفت الدراسة إلى تقييم جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتوصلت الدراسة إلى أن تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية يعكس ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها كما تعكس أهم العوائق التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية ، بيئة الأعمال، جاذبية الاستثمار

Abstract:

The study aimed to assess the attractiveness of Algeria to foreign direct investment.

The study found that Algeria's classification in international investment indicators reflects the weak investment climate and its business environment, as well as the most important obstacles to attracting foreign direct investment.

Keywords: Foreign direct investment, international indicators, business environment, investment attractiveness.

1. مقدمة:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف، بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها، وقد تنامي الاهتمام في السنوات الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كعنصر هام لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال المؤثرات الموجبة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة وزيادة كفاءة رأس المال البشري وزيادة القدرة التصديرية والاستثمارية، وقد انعكس هذا التحول على مؤشرات وحجم هذا النوع من الاستثمار منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع تزايد تدفقاته نحو الدول النامية الذي دعمه اتجاه اقتصاديات هذه الدول نحو اقتصاد السوق الذي يعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

وعليه فإن جميع دول العالم تعتبر في منافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن قدرة الدولة على اجتذاب هذه الأموال تتوقف على مدى تنافسية مناخها الاستثماري والذي يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر منذ سنة 1990 بتبني سياسة إصلاح اقتصادي واسع حاولت من خلالها استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال تبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم ، ومن أهمها القانون رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار ، وبالرغم من ذلك بقي نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة متواضع مقارنة بغيرها من الدول العربية أو النامية.

وعليه تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ،من خلال التركيز على المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار والتطرق لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والوقوف على مكانة الجزائر في أهم المؤشرات الدولية التي توضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في الدول ومدى ملائمة المناخ الاستثماري فيها، لتصل في الأخير إلى وضع بعض السياسات الكفيلة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر(عوامل الجذب):

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسع في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وصاحب ذلك تطورا تكنولوجيا كبيرا، ودخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، ومثلت التغيرات السياسية والاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث والتي أدت إلى ظهور العولمة وظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، ودخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت من أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي دفع بكثير من الاقتصاديين نحو تطوير نظرية لشرح تلك الظاهرة أمثال "ستيفن هايمر"، "كيند لبرجر"، "ريمون فرنون" في الولايات المتحدة الأمريكية و"جون دينينغ" في بريطانيا و"كوجيما" في اليابان... إلخ ، وهكذا ظهرت العديد من النظريات التي حاولت شرح دوافع ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعض من هذه النظريات بني على مفاهيم مالية أرجعت الاستثمار لرغبة الشركة في تعظيم العائد أو لتخفيض المخاطر من خلال توزيع استثماراتها، وتفسر بعض النظريات قيام الشركة بالاستثمار على أنه مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها أو تطور المنتج، فيما يرى البعض الآخر أن مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة ومحاولة الشركة لاكتساب ميزة احتكارية يعتبر السبب في قيام هذا الاستثمار، وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل التالي والذي حاول الاقتصاديون الإجابة عليه منذ الستينات من القرن الماضي عقب انتشار الشركات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا وهو لماذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبي الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟

ومن خلال الطروحات السابقة و بالاستعانة ببعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة ، يمكننا حصر أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1-2 - المحددات الاقتصادية: تتكون من مجموعة من المحددات الأساسية مثل حجم السوق المحلي، النمو الاقتصادي ، السياسات الاقتصادية، درجة الانفتاح الاقتصادي، البنية التحتية...إلخ.

- **حجم السوق المحلي واحتمالات النمو:** يؤدي كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ولقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم السوق وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات (مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية - دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، ص.9)

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من "Papamastassion" و"Pearce" عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من "Cunninghamk" و"Green" وكذلك دراسة "Dunning" عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وفي الدراسة التي أجرتها الأنكتاد سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي

أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD, World investment report1998,p135.140 ، وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر .

- **السياسات الاقتصادية:** يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية واستقرار سعر الصرف والتحكم في التضخم، لهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، وهذا حسب الاستقصاء الذي قام به البنك الدولي للشركات الأجنبية حول مناخ الاستثمار في 48 بلد، فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تمثل 51 % من مخاوف الشركات الأجنبية المتعلقة بمناخ الاستثمار (Alasrag Hussein, Foreign Direct investment development policies in the Arab countries,p.30)

- **العائد على الاستثمار:** يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة .

- **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيداً عن فرض القيود، كما أن اتساع حجم التجارة الخارجية يعتبر بمثابة حافز للمستثمر الأجنبي، حيث كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية مما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة ويشكل حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية.

- **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي عامل مهم لاستقطاب الاستثمارات، وهذا ما يبينه مثال الدول الآسيوية الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية مثل كوريا و الصين، اللتان نجحتا في السنوات الأخيرة في اجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية وفي المقابل تناقص معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول المدينة مثل الفلبين والبرازيل، حيث كانت معدلات النمو سلبية في بعض الحالات، أما ضعف و ركود النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية فيظهر عدم رغبة المستثمرين في الاستثمار في هذه المناطق، ولقد بينت دراسة حديثة لكل من (Bhassi, Jun, Economu,1994) أن معدل النمو في الدول المضيفة هو المحدد الهام الذي يخضع له حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ أن ارتفاع بمعدل نقطة من نسبة معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية يترجم في الوقت الحالي بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بـ 10 ملايين دولار (زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والإستثمار الأجنبي المباشر، ص.7).

- **توفر الموارد البشرية المؤهلة:** إن توفر العمالة المؤهلة والمدرية فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتوقف استفادة الصناعات المقامة في الدول المضيفة من التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة علي التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

- **توفر البنية التحتية المناسبة:** يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة علي شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال

بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز .

2-2- العوامل التشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** تؤدي العوامل القانونية دورا متميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره ، ذلك أن المستثمر الأجنبي فردا كان أم شركة لن يقدم على الاستثمار في الخارج إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية (دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية، ص.79)، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للمستثمر الأجنبي فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، كما يراعي المستثمر اشتغال القانون للضمانات الكافية لحمايته من مخاطر التأميم، فرض الحراسة، المصادرة... الخ، والتي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج إضافة إلي أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام قضائي قادر علي تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية، كما تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتأثيرها علي تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تقشي البيروقراطية والرشوة وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، مع مراعاة توفر المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر و في الوقت المناسب.

- **الحوافز الممنوحة للاستثمار:** تلعب الحوافز المالية والتمويلية دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار، نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فيها أو تشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير، وتشمل الحوافز المالية الحوافز الضريبية بصفة أساسية ، أما الحوافز

التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و في الائتمان الحكومي المدعم، وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين و المصادرة (United Nation, foreign direct investment,p.6)

2-3- العوامل السياسية : تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة(دريد محمود السامرائي، ص.82) ، كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد (نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ص.ص. 90،91).

2-4- العوامل الاجتماعية: وتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا قد تؤدي هذه العوامل دورا ايجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال انشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال، إضافة إلى القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع والتي تشكل عنصر طرد أو جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، كما أن تدني مستوى الدخل لدى الأفراد قد يكون

عامل معرقل للمستثمر الأجنبي، كما يؤدي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلي انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية... الخ.

وإن كانت السياسات السابقة كفيلة بتحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن مدى استفادة الدول المضيفة من هذه الاستثمارات يتوقف على كيفية التعامل معه ، لذلك يجب أن تمتد هذه السياسات إلى وضع الأسس السليمة للتعامل مع هذه الاستثمارات من خلال: (سعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، ص.343)

- وضع ضوابط تلتزم على أساسها الشركات الأجنبية في المساهمة في نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة وغيرها من الإسهامات الضرورية للاستثمار الأجنبي المباشر
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية في الدول النامية كالطاقة النووية والبتروك والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن القومي
- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية ولا تؤثر سلبا على المشاريع القائمة مما يزيد من جدوى هذه الاستثمارات وتفعيل دوره الاقتصادي
- دعم قدرات القطاع الخاص المحلي من قبل الحكومات الوطنية لتفعيل دوره في الإنتاج وإسهامه بشكل أكبر في الاستثمار
- عدم المبالغة في تقديم المزايا والتسهيلات للمستثمر الأجنبي ذلك أن العوائد التي يحصل عليها أكبر بكثير من الفوائد التي تحققها الدولة المضيفة.
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية في الدولة المضيفة قبل دخول أي استثمار أجنبي من أجل تحديد أي نوع من الاستثمارات الواجب جذبها وبشكل لا يؤثر على المشاريع التي تقوم بها الشركات المحلية.

3- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول، على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال تبني عدة تشريعات تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح

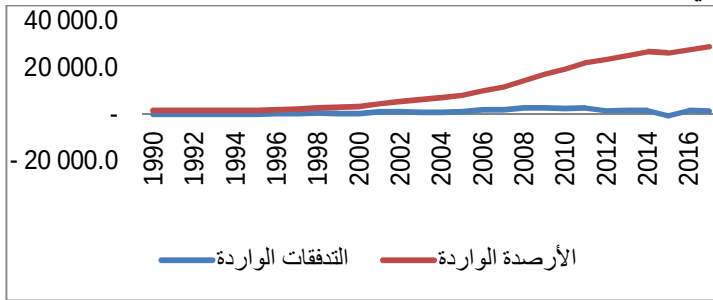
الأبواب أمامهم، ومن أهمها القانون رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، كما عملت الجزائر على الانضمام إلى تكتلات اقليمية وإبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

والمتتبع لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الجزائر منذ سنة 1990 يجد أنها تميزت خلال الفترة السابقة لسنة 1996 بالضعف إن لم نقل بالانعدام وذلك بالرغم من صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993، ويعود ذلك بلا شك إلى العديد من العوامل، أهمها غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني خلال هذه الفترة والذي أدى إلى إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر، وقد شهدت هذه الفترة بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات المختلفة، أما الفترة التي تلتها فانسمت بنمو واضح لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والناجم أساسا عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وما أسفر عنه من استقرار للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة وتسهيل الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات، الأمر الذي أدى إلى بروز القطاع الخاص الذي زاد وزنه تدريجيا في الاقتصاد، وهذا طبعا في ظل الانتعاش الذي طبع الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع النفط خاصة منذ سنة 2000 حيث وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2001 إلى 1113.1 مليون دولار أمريكي وبعد الانخفاض الذي شهدته حتى سنة 2003 أين بلغت 697.9 مليون دولار ، شهدت ارتفاعات متواصلة إلى أن بلغت الذروة سنة 2009 بقيمة 2753.8 مليون دولار وهذا في ظل التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذه الفترة والناجم عن ارتفاع أسعار النفط والانتعاش المرافق له منذ سنة 2000، إضافة إلى الدعم الذي قدمته قوانين الاستثمار المعتمدة خلال هذه الفترة، بعدها شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبات وانخفاضات مصاحبة للأزمة التي شهدتها الاقتصاديات الرأسمالية منذ سنة 2008 ، والتي أدت إلى

جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

انخفاض تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي، إلا أن الأزمة النفطية لسنة 2014 وما خلفته على مستوى المؤشرات الاقتصادية في الجزائر أدى تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمعدل سلبي سنة 2015 ، لتشهد بعدها تحسن نسبي وتصل إلى 1203 مليون دولار سنة 2017، أما الأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات فقد ارتفعت من 1560.6 سنة 1990 إلى 29053 مليون دولار سنة 2017.

شكل رقم(01): تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(1990-2017) بالمليون دولار أمريكي



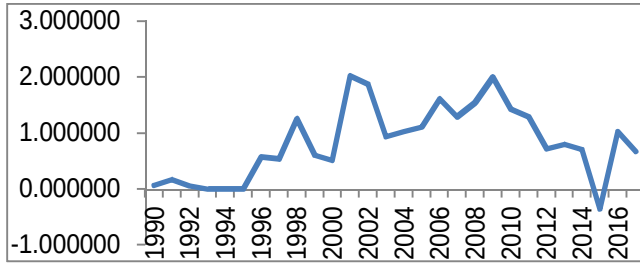
Source: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).20/09/2019,13

وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تتركز غالبيتها في قطاع المحروقات، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

كما أنه وبالرغم من التحسن في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وخاصة خلال العشرية السابقة، والتي تعكس مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، إلا أنه لا تزال هذه النسبة منخفضة مقارنة ببقية دول شمال إفريقيا ، ففي سنة 2001 على سبيل المثال بلغت هذه النسبة في الجزائر 2% بينما بلغت خلال نفس السنة 7,44 % في المغرب و2,2% في تونس، أما في سنة 2009 وعندما بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2% بلغت 3.75 % في مصر و2.10% في المغرب و3.88% في تونس.

شكل رقم(02) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(1990-2017) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة



Source: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics), 20/09/2019, 13.00^h

4 - تقييم جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

بغية تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والوقوف على إمكانات الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار ووضع الجزائر فيها، لنقف على أهم المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

4-1 - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

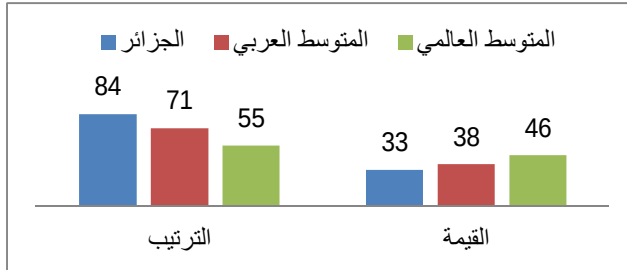
تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم، حيث ترتبط جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار، وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاثة مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشر فرعياً تتفرع بدورها إلى 56 متغيراً كمياً غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث الأخيرة وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الداخلية والخارجية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص. 24)، ويضم المؤشر المجموعات الرئيسية التالية:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** وتضم أربعة مؤشرات: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال.

- **مجموعة العوامل الكامنة:** وتضم مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **مجموعة العوامل الخارجية:** مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

ووفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2019 نجد أن الجزائر وباقي دول المغرب العربي قد استقرت في موقعها في هذا المؤشر منذ 2013 كثالث أفضل أداء عربي بعد دول الخليج ودول المشرق العربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي (المرتبة 74 عالميا) ، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 84 عالميا متأخرة بذلك عن متوسط الترتيب العالمي والعربي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019



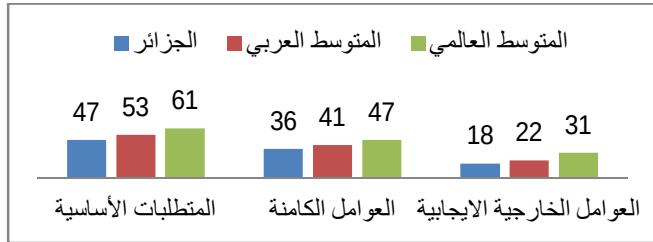
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص.56،

على الموقع الإلكتروني : <http://www.dhaman.org> / تم الإطلاع بتاريخ 2019/09/24 الساعة 16:10

أما بالنسبة لأداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر، فقد جاء أقل من المتوسط العالمي والعربي في جميع المجموعات حيث تحصلت الجزائر على 47 نقطة في مجموعة المتطلبات الأساسية مقابل 61 نقطة في المتوسط العالمي وتحصلت على 36 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة مقابل 47 نقطة في المتوسط العالمي و 18 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة مقابل 31 نقطة في المتوسط العالمي ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

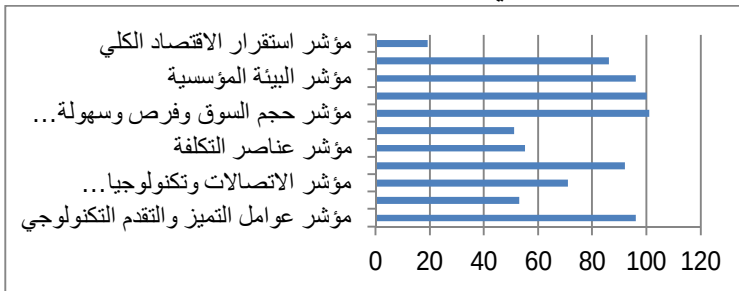


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص.56،

على الموقع الإلكتروني : <http://www.dhaman.org> / تم الإطلاع بتاريخ 2019/09/24 الساعة 16:10

أما بالنسبة لأدائها في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، حلت الجزائر في المرتبة 19 في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي متقدمة بذلك على متوسط ترتيب الدول العربية عالميا في هذا المؤشر (المرتبة 70)، وتميز أدائها في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الدين إلى الناتج في العشر سنوات الأخيرة، واحتلت المرتبة 51 عالميا في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية و المرتبة 55 في مؤشر عنصر التكلفة و المرتبة 55 في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما جاءت في مراكز متخلفة فيما يخص مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال ومؤشر حجم السوق وفرص النفاذ ومؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر عوامل التنمية والتقدم التكنولوجي، كما يوضح الشكل الموالي:

شكل رقم (05): ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،

على الموقع الإلكتروني : <http://www.dhaman.org> / تم الإطلاع بتاريخ 2019/09/24 الساعة 16:10

4-2- مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد المؤشر في تصنيفه للتنافسية العالمية للدولة على 12 معيارًا، وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وكفاءة سوق السلع، واقتصاديات العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وتطوير بيئة الأعمال، والابتكار، ويضع المؤشر درجة لكل معيار على حدة، ثم يضع درجة إجمالية تتراوح من صفر إلى 100، في التنافسية العالمية على أن يمثل صفر أدنى مستوى و100 أعلى مستوى، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من 100 ارتفع ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل إيجابي، والعكس صحيح، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من الصفر انخفض ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل سلبي.

ووفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 والذي ضم 140 دولة احتلت الجزائر المرتبة 92 عالميا بحصولها على درجة إجمالية بلغت 53.8 وجاءت الجزائر في المرتبة 11 عربيا ، فيما تصدرت الإمارات ترتيب الدول العربية باحتلالها المركز 27 عالميا، تلتها قطر في المركز 30 عالميا ثم السعودية في المركز 39 عالميا، فيما تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب العالمي، تلتها سنغافورة، ثم ألمانيا (World economic forum, the global competitiveness report, 2018).

4-3- مؤشرات الفساد والشفافية "مدركات الفساد"

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها ،حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في البلدان متعددة.

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة حيث تعتبر الدولة التي تحصل على 100 خالية من الفساد وكلما اقتربت الدولة من الصفر دل ذلك على ارتفاع مستوى الفساد فيها.

ووفق مؤشر الفساد والشفافية العالمي لعام 2018 الذي شمل 180 دولة، احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا والتاسع عربيا برصيد 35 نقطة ، وتصدرت الدنمارك الترتيب العالمي بحصولها على 88 نقطة تلتها نيوزيلندا بحصولها على 87 نقطة فيما تذيلت الصومال القائمة بحصولها على 10 نقاط.

ويعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد في الجزائر الأمر الذي بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسرور على تنفيذها وتطبيقها وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي ، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري و تخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء.

4-4 - مؤشر بيئة أداء الأعمال (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال) :

يصدر تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقيس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في الدول، ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 10 مؤشرات فرعية والتي تتكون بدورها من عدد من المكونات الفرعية كما يلي:

- **مؤشر بدء المشروع (تأسيس الكيان القانوني):** يتكون من أربعة مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي.

- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم ، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص

بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

- **مؤشر توصيل الكهرباء:** أستاذت سنة 2012، يقيس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي.

- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** يرصد مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات التسجيل أو نقل الملكية.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يصدر سنويا منذ 2005 ويقيس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع ، ويتكون من أربعة مكونات فرعية هي: قوة الحقوق القانونية، مدى عمق المعلومات الائتمانية ، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)، تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين).

- **مؤشر حماية المستثمر:** يصدر سنويا منذ عام 2006، ويقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، مؤشر قوة حماية المستثمر.

- **مؤشر دفع الضرائب:** تم استحداثه منذ عام 2006 ويقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا،

الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير وبالفتره الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاءا بتسليم الشحنة، و يتكون من ستة مكونات فرعية كما يلي: عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير، الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)، عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد، الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد، تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية).

- **مؤشر إنفاذ العقود:** يقيس مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية، و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها معبر عنه بالأيام، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

- **مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع):** يركز على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: معدل استرداد الدائنين لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المفلسة، الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال، تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة.

وبحسب مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2019، احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميا و16 عربيا (من أصل 190 دولة داخلة في المؤشر) ويدل هذا المؤشر على ضعف بيئة الأعمال في الجزائر، وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات، فبالنسبة لمؤشر بدء النشاط جاءت الجزائر في المرتبة، 150 حيث يتطلب بدء النشاط 12 إجراء

(7.2 إجراء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 4.9 إجراء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ويستغرق 17.5 يوم (20.5 يوم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 9.3 يوم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وبتكلفة 11.8 % من دخل الفرد(22.6 % في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و في 3.1% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وفيما يخص استخراج التراخيص احتلت الجزائر المرتبة 129 عالميا حيث يتطلب استخراج التراخيص في الجزائر 19 إجراء يستغرق 136 يوم يكلف 7.8 % من متوسط دخل الفرد ،كما تأخرت الجزائر في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 106، والمرتبة 165 في مؤشر تسجيل الملكية ، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 178 في مجال الحصول على القروض، كما احتلت المرتبة 168 في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية ، والمرتبة 156 في مؤشر تسديد الضرائب ، والمرتبة 178 في مؤشر التجارة عبر الحدود و المرتبة 112 في مؤشر إنفاذ العقود، فيما جاءت في المرتبة 76 في مؤشر تسوية حالات الإعسار <https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria>, (26/09/2019;15.22^h)

5- سياسات مقترحة لتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات التي من شأنها أن تمكنها من تبوء مكانة خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تتمتع بحجم سوق داخلي ومجتمع مكون من نسبة كبيرة من الشباب، وموقع جغرافي استراتيجي يجعلها قريبة من الأسواق الدولية، كما تمتلك عدة قطاعات واعدة مثل قطاع المناجم، الإلكترونيك، الصناعات الغذائية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، المحروقات...إلخ، إضافة إلى ذلك الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية (البترول، الغاز، المعادن)، وبالرغم من ذلك يشوب المناخ الاستثماري العديد من العوائق التي حالت دون حصولها على نصيب معتبر من هذه الاستثمارات، إذ أن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي

تقف أمام جذب هذا النوع من الاستثمار، ويعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها.

بناء على ما تقدم يمكننا تقديم السياسات التالية والتي نراها كفيلة بتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها:

• دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي:

وذلك عن طريق سياسة الإصلاح الاقتصادي و تنويع الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومننديات لهذا الغرض سوءا على المستوى الداخلي والخارجي، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي.

• تأهيل وتطوير المصرفي:

من السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في الجزائر نذكر:

- تطوير وتنويع الخدمات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمل المصرفي، وتطوير نظم المعلومات؛

- التطبيق الكفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان، بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال، وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي ؛

- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي الجزائري والذي تستند فلسفته على الحد من مساهمة الدولة في البنوك؛

• **تنشيط سوق الأوراق المالية:** يتطلب تفعيل البورصة في الجزائر، مراجعة الجانب التشريعي لهذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج وكذا شركات الوساطة المالية والإسراع في عملية خصخصة المؤسسات العمومية بما فيها البنوك من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة والعمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية والعالمية بهدف الاستفادة منها؛

- **تدعيم القطاع الخاص وتفعيل عملية الخصخصة:** وذلك بإعطاء المساحة الكافية لنشاط القطاع الخاص وتحفيزه، كذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الخصخصة (تجربة دول أمريكا اللاتينية)، والعمل على ترقية وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل خلق المزيد من هذه المؤسسات وفي كافة القطاعات؛
- **تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية:** من خلال إعطاء ضمانات تتعلق بالاستقرار التشريعي وأن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار وتبسيط إجراءات الاستثمار، وتفعيل قوانين تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي، فيجب العمل على إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد وتقليل تكاليف المعاملات وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية؛
- **إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز:** وذلك عن طريق تخفيف العبء الضريبي وتقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا يقلل من عدد الضرائب ويوسع الأوعية الضريبية، والتيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب، وترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية، وكذا الاستفادة من تجارب الدول في تقديم الحوافز وإعانات الاستثمار؛
- **تنمية العنصر البشري:** وذلك بتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق كفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، ويمكن تنمية العنصر البشري عن طريق إعطاء الاهتمام اللازم لقطاع التعليم على كافة مستوياته، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لأنشطة البحث العلمي وربط الجامعة بالمحيط وسوق العمل، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا ؛

- **تكريس التكامل الإقليمي والانفتاح الاقتصادي:** وذلك بإعادة تفعيل التكتل المغاربي وتسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الفرص التي يتيحها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛
- **تهيئة البنية التحتية:** وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال وتطوير الهياكل الأساسية ، وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية والمناطق الحرة وتخصيص أراض للاستثمار وتسوية مسألة العقار؛
- **دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي ومحاربة كل أشكال الفساد:** وذلك عن طريق اعتماد سياسة اقتصادية تتعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتسعى نحو إدخاله في الاقتصاد الرسمي، والعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى تقليص النشاط على مستوى الاقتصاد الموازي.
- **دعم جهود الترويج للاستثمار:** من شأن نجاح الجهود الترويجية أن يدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العالمية، وجعلها تدخل ضمن "القوائم القصيرة" في دوائر اتخاذ القرارات لرؤساء أكبر الشركات العالمية، ولتعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في الوصول إلى هذه الأهداف فإنه يجب القيام بالإجراءات التالية:
 - توفير الدعم الكامل للقائمين على هذه الهيئات والعاملين فيها، وضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفقا لأفضل الممارسات؛
 - إتاحة الفرصة للمشاركة في المحافل والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات في الدولة تركز على النتائج الملموسة؛
 - الاستفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها مؤسسات ومنظمات إقليمية أمثال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومؤسسات دولية مثل الجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار "ايبا"، الشبكة الأورو - متوسطة لوكالات تشجيع الاستثمار "أنيم"، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

خاتمة:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تسود الدولة المضيفة للاستثمار، حيث تشتمل بيئة الاستثمار النموذجية على حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها: استقرار السياسات الاقتصادية، وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة و كفاءة تتلاءم مع المستجدات المحلية والدولية، تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف للاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة الوطنية.

ويعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها كما تعكس أهم العوائق التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها: ضعف البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال، ضعف السوق المالي، البيروقراطية وتفتشي الفساد، ضعف حجم السوق سهولة النفاذ اليه نتيجة ضعف الانفتاح على العالم الخارجي...إلخ

وعليه فتعزيز جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين المناخ الاستثماري فيها يتطلب بذل جهود جدية للإصلاح الاقتصادي واستدامة النمو والتنوع الاقتصادي وتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تمتاز بالشفافية والاستقرار وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار في الجزائر، وبذل المزيد من الجهود لتقوية الحوكمة ومحاربة الفساد، وإصلاح الجانب المؤسسي، تطوير السوق المالي، ودعم سياسة الانفتاح الاقتصادي، تنمية العنصر البشري والارتقاء بهاراته وخلق يد عاملة ماهرة ومؤهلة لاستخدام التكنولوجيات الحديثة.

قائمة المراجع:

- زائري بلقاسم، (2003)، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والإستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة.
- السامرائي دريد محمود، (2006)، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عز العرب مصطفى محمد، (1988)، الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي)، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة.
- الكواز سعد محمد، (2005) الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14/15 نوفمبر .
- مبروك نزيه عبد المقصود، (2007)، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 .
- Alasrag Hussein, (2005), **Foreign Direct investment development policies in the Arab countries**, MPRA, December.
- <https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria>
- UNCTAD,(1998) , **World investment report, Trend and Determinant**, New York and Geneva
- United Nation,(1996), **Incentives foreign direct investment** ,New York and Geneva.
- World economic forum, **the global competitiveness report,2018**.
- www.dhaman.org.